



أبوبكر العم

"باحث في القانون العام والعلوم السياسية، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة الحسن الأول المغربية"

التضحية بالزعماء:

إعادة إنتاج النظام الحاكم في جنوب أفريقيا وإثيوبيا

تشهد أغلب دول القارة السمراء احتقاناً سياسياً مزمناً تغذيه النزاعات العرقية، والفساد المستشري في أنظمة الحكم القائمة، مما جعل تلك البلدان تتعرض باستمرار لهزات سياسية وأمنية من فترة إلى أخرى، يتم علاجها في بعض الأحيان من خلال التضحية بالزعماء السياسيين، لتستمر الأنظمة في إعادة إنتاج نفسها وإن كان بوجوه مختلفة.

شهد العام الحالي في القارة الأفريقية تحولات سياسية مهمة، أبرزها استقالة الرئيس الجنوب أفريقي "جاكوب زوما"، ورئيس وزراء إثيوبيا "هايلي مريام ديسالين"، ويعد هذان الحدثان مؤشراً على استمرار أزمة الحكم في بعض الدول الأفريقية. فعلى الرغم من اختلاف الأسباب المباشرة لسقوط هذا الرئيس أو ذاك، فإن هناك خيطاً يربط بين مختلف الحالات، هو غياب الحكم الرشيد، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسوف يتم التركيز على استقالة الزعيمين، باعتبار أن البلدين معاً يشكلان نموذجاً مصغراً لأوضاع القارة الأفريقية، باختلافاتها وتعقيداتها ذات الأبعاد الإثنية والدينية.

أولاً: أزمة متشابهة في بلدين

على الرغم من اختلاف الأسباب المعلنة، والتي دفعت إلى استقالة كل من رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي مريام ديسالين، وتعيين آخرين مكانهما، فإن الأزمتين تتحدان في الجذور، والمتمثلة في غياب الحكم الرشيد، وما تبع ذلك من تنامي السخط لدى فئات مجتمعية عديدة في إثيوبيا، جراء الظلم والتهميش والإقصاء. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لجنوب أفريقيا، إذ تثار ضد زوما منذ فترة طويلة اتهامات بالفساد المالي والأخلاقي، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

1- التهميش والإقصاء في إثيوبيا: جاءت استقالة رئيس الوزراء الإثيوبي "هايلا مريام ديسالين"، في الـ15 من فبراير 2018 على خلفية الاحتجاجات الشعبية المستمرة ضد التهميش والإقصاء الذي يمارسه التحالف السياسي الحاكم للبلاد منذ أكثر من عشرين عاماً بحق أغلبية السكان، وهو الوضع الذي دفع بعض القوميات للمطالبة بالحصول على حق الحكم الذاتي للأقاليم التي تشكل أغلبية سكانية فيها، وقد برزت هذه المطالب إلى العلن بعد رحيل "ميليس زيناوي"، رئيس الوزراء السابق، في عام 2012، الذي كان يحكم الدولة بقبضة أمنية.

وقد بدأت إثيوبيا تشهد اتساعاً في حجم الاحتجاجات ضد حكومة ديسالين منذ نوفمبر 2015، وقد سعت الحكومة لضبط الوضع من خلال إعلان حالة الطوارئ لمدة عشرة أشهر، إثر مقتل مئات من المتظاهرين على أيدي قوات الأمن واعتقال آلاف آخرين. وبعد انتهاء حالة الطوارئ أواخر عام 2016، عادت التظاهرات مجدداً إلى الواجهة، خاصة في المدن الواقعة بمناطق قومية الأمهرا، وقومية الأورومو التي تشكل حوالي 40% من إجمالي سكان إثيوبيا[1].

ولم تكن الاحتجاجات سلمية الطابع، بل تخللتها أعمال

عنف، اكتسبت بعداً عرقياً، خاصة مع وقوع أعمال عنف انتقامية ضد قومية التيجراي، التي تهيمن على النظام السياسي الإثيوبي، خاصة أن رئيس الوزراء المستقيل كان ينتمي إليها، وذلك على الرغم من أن هذه القومية لا تشكل أكثر من 6% من سكان البلاد. وقد لعب هذا العامل دوراً في دفع ديسالين لترك سدة الحكم. كما تشهد إثيوبيا صراعات عرقية أخرى تندلع من حين لآخر بين الصوماليين والأورومو[2].

وقد تمحورت مطالب الأمهرا والأورومو في ضرورة إشراكهم في الحياة السياسية والحد من الإقصاء والتهميش المستمر منذ وصول الائتلاف الحاكم إلى سدة الحكم عام 1991، بالإضافة إلى المطالبة بمنح صلاحيات واسعة للأقاليم التي تُشكل القوميتان أغلبية فيها، من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية والخدمية، وتقسيم عادل للثروات الطبيعية والإيرادات الحكومية، خاصة مع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى حوالي 8.5% عام 2017، واستمرار معدلات الفقر على ما هو عليه[3].

ومن جهة ثانية، دعا المحتجون الحكومة للقيام بإصلاحات في النظام السياسي الإثيوبي تمكِّن المعارضة من تقاسم السلطة مع الحزب الفائز في الانتخابات، وذلك من أجل تجاوز الأزمات السياسية التي قد تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي الإثيوبي، وتزايد حدة عدم الاستقرار الأمني، بما يفاقم من التدهور الأمني الذي تعيشه منطقة القرن الأفريقي.

يكشف التحليل العميق للتطورات التي شهدتها أديس أبابا وجوهانسبرج عن كونها مجرد إعادة إنتاج للنظام السياسي ولكن بوجوه مختلفة، وتخلص اضطراري من قادة أصبحوا عبئاً على أنظمتهم، سواء بفعل الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة في أديس أبابا، أو بسبب ملفات الفساد المتراكمة في جوهانسبرج.

2- فساد النظام الحاكم في جنوب أفريقيا: تعود جذور أزمة استقالة الرئيس جاكوب زوما في 14 فبراير 2018، لما قبل توليه سدة الحكم عام 2009، خلفاً للرئيس الأسبق "تابو مبيكي". فقبل وصول زوما إلى الحكم، كانت تلاحقه تهم الفساد الأخلاقي، غير أنه تمكن من الحصول على أغلبية الأصوات في الحزب الحاكم، مما مكّنه من الوصول إلى أعلى منصب تنفيذي في الدولة.

وقد تمثلت إحدى التهم الموجهة لجاكوب غداة وصوله إلى الحكم في إقامته علاقة غير شرعية مع ابنة أحد رفقائه في النضال، بالإضافة إلى تهم الفساد المالي واستغلال السلطة، والتي طالت المقربين منه، حيث أدين مستشاره المالي "شبير شيخ" بالفساد[4].

وتتمثل أشهر قضايا الفساد التي طالت جاكوب زوما في التحسينات الأمنية التي أجريت على مسكنه في قريته "انكادلا" بمبلغ مليوني دولار، بالإضافة إلى علاقته المشبوهة بعائلة "قوبتا" الهندية، والتي تتولى إدارة العديد من المشاريع الاقتصادية في البلاد، من بينها خدمات استخراج التأشيرات بالإنابة عن وزارة الداخلية، ومع أن القضاء لم يدنه في أي من القضيتين، فإن صورته السياسية تضررت كثيراً. وفي عام 2016، تمكن القضاء من إدانته بإنفاق جانب من الأموال العامة على أراضيه الزراعية، وذلك بالمخالفة للدستور[5].

وقد دفعت العديد من العوامل الحزب الحاكم إلى سحب الثقة عن زوما، والتي يتمثل أبرزها في توالي تهم الفساد المثارة ضده، والحملات الإعلامية التي عمدت إلى التركيز عليها، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فقد خسرت العملة الوطنية "الراند" حوالي 30% من قيمتها في عام 2016، وحوالي 12% في عام 2017، كما تراجع النمو الاقتصادي بصورة كبيرة مسجلاً حوالي 0.3% في عام 2016، بعدما كان حوالي 1.3 في عام 2015، ووصلت البطالة إلى أعلى مستوى لها خلال 14 عاماً، إذ بلغت 27%، كما ترتفع النسبة إلى 50% في شريحة الشباب تحت 25 سنة، في حين سجل معدل التضخم حوالي 6.6% في عام 2016[6].

وقد دفعت هذه العوامل اللجنة التنفيذية بـ "حزب المؤتمر الوطني الأفريقي" الحاكم، إلى سحب الثقة عن الرئيس، في فبراير 2018، وهو ما دفع الرئيس للاستقالة، وذلك بعد تيقنه من جدية الحزب في الإطاحة به[7]. ففي ديسمبر 2017، انتخب الحزب رئيسه الجديد، وهو "سيريل رامافوسا"، والذي استطاع أن يفوز في مواجهة مرشح زوما لرئاسة الحزب، في مؤشر على تراجع نفوذه، وعمد رامافوزا منذ ذلك الوقت على الإطاحة بالرئيس. وقد ارتبط ذلك بالمخاوف التي انتابت الحزب بتراجع شعبيته جراء تهم الفساد التي تلاحق رئيس الجمهورية، خاصة مع قرب موعد الانتخابات البرلمانية في عام 2019[8].

ثانياً: العوامل الدافعة للتغيير

يكشف التحليل العميق للتطورات التي شهدتها أديس أبابا وجوهانسبرج عن كونها مجرد إعادة إنتاج للنظام السياسي ولكن بوجوه مختلفة، وتخلص اضطراري من قادة أصبحوا عبئاً على أنظمتهم، سواء بفعل الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة في أديس أبابا، أو بسبب ملفات الفساد المتراكمة في جوهانسبرج، والتي أثرت على شعبية حزب المؤتمر الوطني، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

1- صراع أجنحة الحكم في إثيوبيا: تمثل السبب المعلن لاستقالة رئيس وزراء إثيوبيا هو الاحتجاجات الشعبية المتواصلة، غير أن السبب الرئيسي في استقالة "ديسالين"، هو الصراع داخل التحالف الحاكم في البلاد منذ 1991، والذي يتكون من "جبهة تحرير شعب تيغراي"، و"الجبهة الديمقراطية لشعب أورومو"، و"الحركة الديمقراطية لقومية أمهرا"، و"الحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا"، والذي شهد مؤخراً تبايناً واضحاً في وجهات النظر حول الأسلوب الأفضل للتعامل مع الاحتجاجات، بين تيار محافظ يفضل القبضة الأمنية، وتيار أكثر انفتاحاً، يرى ضرورة تطبيق بعض الإصلاحات من

أجل استيعاب بعض مطالب المتظاهرين[9].

وقد ظهر التباين بين التيارين بشكل علني بعد مغادرة الرئيس السابق "ميليس زيناوي" سدة الحكم، وهو الذي ظلت سياساته الداخلية ترتكز على تغليب القبضة الأمنية، وكانت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تتجاهل سياسته تلك، وتفضل دعمه، إذ تراه شريكاً رئيسياً في الحرب على الإرهاب بمنطقة القرن الأفريقي، بينما كان الاحتقان الداخلي يتزايد، خاصة أن الاعتقالات السياسية صارت ظاهرة عادية.

وقد أسهمت النهضة الاقتصادية التي شهدتها إثيوبيا منذ عام 2000 في خلق صورة إيجابية بشكل عام تجاه الحكومة، وأظهرت الدولة وكأنها قصة نجاح فريدة في محيط مضطرب أمنياً وسياسياً، الأمر الذي غطى على السياسات التعسفية لـ "ميليس زيناوي". ومع تولي "هايلا مريام ديسالين" رئاسة الوزراء محله، سعى لمواجهة الاحتجاجات بأسلوب مختلف، فقام بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، في محاولة لتهدئة الغضب الشعبي، غير أن استمرار التظاهرات ولدت قناعة لدى حلفائه في الائتلاف الحاكم أن القبضة الأمنية هي الأفضل في التعاطي مع الاحتجاجات[10].

وقد أخذ الخلاف داخل التحالف الحاكم يتزايد مع الوقت، وجعل المحافظين يرون أن أسلوب رئيس الحكومة في إدارة الأزمة قد أخفقت تماماً، وهو ما دفعهم إلى الضغط عليه لتغيير نهجه، غير أنه في نهاية المطاف فضل التضحية بمنصبه على تحمل تلك الضغوط، وهو ما يوضح أن الصراع الحقيقي يدور حول كيفية الحفاظ على الحزب الحاكم في السلطة، وليس محاولة إيجاد مخرج للأزمة السياسية التي تعانيها أديس أبابا.

2- خسارة الانتخابات في جنوب أفريقيا: تتمثل أحد الأسباب التي دفعت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي يصر على استقالة زوما في العبء السياسي الذي أصبح زوما يثقل به كاهل الحزب، وإضراره بشعبيته، بل وتهديد فرصه في الانتخابات البرلمانية المقبلة في عام 2019.

وما يدعم هذا الاستنتاج أن التهم التي أحاطت بجاكوب زوما وأسقطته كانت موجودة قبل وصوله إلى الحكم، وهو ما يعني أنها ليست السبب الأساسي الذي دفع النخبة السياسية في البلاد إلى عزله، بل يرجع ذلك إلى تدني شعبية حزب المؤتمر الحاكم، والتي تراجعت بحوالي 20% لصالح أحزاب المعارضة، في آخر انتخابات برلمانية أجريت في مايو 2014 وأصبح الحزب مهدداً في الانتخابات القادمة بفقدان السلطة لأول مرة منذ فوزه تحت قيادة الزعيم الراحل نيلسون منديلا عام 1994، بعد سقوط نظام الفصل العنصري[11].

وقد وضحت مخاوف حزب المؤتمر الوطني على شعبيته في رفضه لمقترح الرئيس زوما في البقاء في الحكم لمدة ستة أشهر، على أن يقدم استقالته بعدها، بما يحفظ ماء وجهه وتاريخه النضالي، ومن أجل التمهيد لانتقال السلطة، غير أن طلبه قوبل بالرفض، خاصة مع وجود البديل الملائم له ممثلاً في سيريل رامابوزا.

الخاتمة

توضح التطورات الأخيرة التي شهدتها كل من جنوب أفريقيا وإثيوبيا، أن الأنظمة الحاكمة في القارة الأفريقية، حتى في البلدان التي تعرف نوعاً من الديمقراطية والاستقرار، ليست في مأمن من التحولات المفاجئة، خصوصاً في ظل ثورة وسائل التواصل الاجتماعي، التي لم يعد بالإمكان في ظلها حجب المعلومات المرتبطة بفساد الحكام، وعدم استجابتهم للمطالب الشعبية، الأمر الذي خلق واقعاً جديداً يتمثل في عدم كفاية الشرعية الانتخابية وحدها للبقاء في السلطة، وضرورة اقترانها بتحقيق إنجازات اقتصادية على أرض الواقع.

وفي ظل هذا الوضع الجديد، لا يستبعد أن تتردد أصداء التطورات التي حدثت بجنوب أفريقيا وإثيوبيا في أرجاء القارة، حيث توجد ظروف مشابهة في أكثر من دولة، غير أن تداعياتها ستكون أكثر كارثية، فلا يمكن إنكار أن الدولتين اللتين شهدتا هذه التقلبات السياسية من أكثر الدول الأفريقية تقدماً على المستوى الديمقراطي، وهو ما تمت ترجمته في قدرة النخب السياسية في جوهانسبرج وأديس أبابا، على تجاوز الزعيمين، وطرح بديل لهما، وهو ما لا يمكن ضمانه في الدول الأفريقية الأخرى التي تتسم بالهشاشة، وافتقادها للآليات المؤسسية الكافية لإحداث تغييرات سلمية في السلطة.

وعلى ضوء هذا المشهد المركب، يمكن القول إن الرهان في القارة الأفريقية، ينبغي أن يكون على ترسيخ آليات الحكم الرشيد، وترسيخ المؤسسية في التعاطي مع الشأن العام، الأمر الذي من شأنه التقليل من الآثار السلبية للتقلبات السياسية، وتحجيم تأثيرها على مستقبل الدولة الأفريقية.

1- جغرافية إثيوبيا... وديموغرافيتها، **صحيفة الشرق الأوسط**، 24 فبراير 2018، موجود على الرابط التالي: http://cutt.us/BqM5n (تاريخ الدخول: 15 مايو 2018).

2- Bronwyn Bruton, Ethiopia: End Game?, **Atlantic Council**, accessible at: : https://bit.ly/2C10hOK (Last accessed: May 15, 2018).

3- البنك الدولي :إثيوبيا أسرع بلاد في النمو الاقتصادي في شرق أفريقيا، **وكالة أنباء أثيوبيا**، موجود على الرابط التالي: http://cutt.us/0hEXT (تاريخ المطالعة: 15 مايو 2018).

4- محمد الصياد، في تحوّل المناضلين، **صحيفة الخليج**، 11 يناير 2013، موجود على الرابط التالي: http://cutt.us/pypYv (تاريخ المطالعة: 15 مايو 2018).

5- Why Jacob Zuma resigned, **The Economist**, February 19, 2017, accessible at: https://econ.st/2rU5Qb8

6- مطلق منير، اقتصاد جنوب أفريقيا مهدد بالانكماش لأول مرة منذ 9 سنوات، **الشرق الأوسط**، 8 أبريل 2017، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2IO6zV1

7- الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا يقرر عزل زوما من رئاسة البلاد، **وكالة رويترز**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2kbRfDH (تاريخ المطالعة: 15 إبريل 2018).

8- Why Jacob Zuma resigned, **op.cit.**

9- "بعد استقالة ديسالين.. حلم المشاركة بالحكومة يداعب المعارضة في إثيوبيا"، **وكالة الأناضول**، موجود على الرابط التالي: http://cutt.us/dwnCc (تاريخ المطالعة: 15 مايو 2018).

10- Bronwyn Bruton, **op.cit**.

11- حكيم نجم الدين، ما هي أبرز التحديات التي تواجه رامافوسا، رئيس جنوب إفريقيا الجديد؟، **قراءات أفريقية**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2rUboT0 (تاريخ المطالعة: 15 مايو 2018).